

## مقدمه

### الشيخ محمد عبده ومحاولاته اصلاح القضاء الشرعى

يُعد الشيخ محمد عبده من الرموز الشاهقة فى تاريخ الفكر المصرى الحديث وقد ولد فى عام ١٨٤٩ فى قرية " محلة نصر " بمركز " شبراخيت " بحيرة وكانت أول وظيفة التحق بها وظيفة مدرس بمدرسة اللسن ، ومدرسة دار العلوم ، كما عين محررا فى جريدة الوقائع المصرية.

وقد تعرف الشيخ محمد عبده على جمال الدين الافغانى وأصبح من أقرب تلاميذه ، وانضم للثورة العربية مما أدى إلى فصله من وظيفته وتقديمه للمحاكمة والحكم عليه بالنفى الى خارج القطر المصرى لمدة ثلاث سنوات قضاها فى بيروت ، وارتحل بعدها الى باريس حيث دعاه أستاذه الافغانى ، وأصدرا سويا جريدة " العروة الوثقى " من هناك . وبعد عودته الى مصر عين فى وظيفة نائب قاضى بمحكمة بنها ثم نقل الى محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية وظل الشيخ محمد عبده يعمل فى القضاء حتى سنة ١٨٩٩م حيث صدر الامر العالى بتعيينه مفتيا للديار المصرية.

ونتيجة لتدهور أحوال القضاء الشرعى فى مصر، والشكوى المستمرة من إنتحاط معايير العدالة وضياح حقوق الاهالى، والخلل فى نظام المحاكم الشرعية، وعدم توفر شروط الكفاءة فى قضاتها فُكر اصحاب الشأن فى اصلاح هذه الأمور، وضرورة تأهيل القضاة الشرعيين تأهلا علميا وثقافيا، فأسس على باشا مبارك قسما للقضاء والافتاء داخل مدرسة دار العلوم عام ١٨٨٨م، ولكن هذا القسم لم يستمر طويلا نظرا لمعارضة علماء الأزهر لوجوده فألغى فى عام ١٨٩٥م، ونتيجة لذلك أمر الخديوى عباس الثانى بتشكيل لجنة لايضاح العلل التى تجتاح المحاكم الشرعية والنظر فيما يجب ادخاله على هذه المحاكم من الإصلاح وتم تكليف الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية وقتذاك بكتابة تقرير حول هذا الموضوع وقد احتمل الشيخ محمد عبده العديد من المتاعب وأوذى فى نفسه وعقيدته نتيجة دعوته للإصلاح وقد اتاحت له الفرصة حينما عهدت اليه نظارة الحقانية البحث عن الطرق الموصلة للإصلاح فكتب تقريره المشهور اوضح فيه الحالة السيئة التى وصلت اليها المحاكم الشرعية، وبين طرق علاجها وما يراه لاصلاح أحوال القضاء وهذا ما بيناه بالتفصيل فى القسم الأول من هذا الكتاب أما القسم الثانى فقد تناولنا فيه نشأة مدرسة القضاء الشرعى الذى وضع أساس فكرته الشيخ محمد عبده وتخريجها لأجيال من القضاة الشرعيين، والكتبة والمحامين الذى كان لهم اكبر الفضل فى التأثير على نظام القضاء المصرى بحيث أصبح يتلائم أكثر وطبيعة العصر ومقتضياته، ولكن المشاكل التى تعرضت لها هذه المدرسة من قبل الازهريين أدت فى نهاية الامر الى الغاء هذه المدرسة وتعرض المحاكم الشرعية للإهمال مرة أخرى مما دفع الرئيس جمال عبدالناصر الى الغائها وأصبح القضاء الشرعى جزءا من قضاء المحاكم الاهلية.

وكانت تبعية هذه المدرسة من الناحية الاسمية للأزهر بصفته المعهد الدينى الأكبر فى مصر الذى يمكن لخريجى المدرسة أن يستظلوا بظله عند اصدار أحكامهم فى القضايا المعروضة عليهم اما من الناحية الفعلية فقد كانت المدرسة مستقلة عن الأزهر تابعة لنظارة المعارف حيث كان يتولى ادارتها ناظر يعين من قبل ناظر المعارف (٣٧) تعاونه لجنة برئاسة شيخ الجامع الأزهر أو من ينوب عنه (٣٨) وعضوية مفتى الديار المصرية ومن عضوين آخرين يختارهما ناظر المعارف بالاتفاق مع ناظر الحقائية وذلك بهدف النظر فى امور المدرسة العلمية وغيرها (٣٩) ، ولكن استقلال المدرسة عن الأزهر لم يستمر طويلا ففى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ نص فى المادة الثالثة على أن تكون مدرسة القضاء قسما ملحقا بالأزهر ولو أنه نص كذلك فى نفس المادة على أن تبقى حافظة لنظامها ، وأن يخصص لميزانيتها بابا مستقلا فى ميزانية الحكومة وأن يبقى موظفوها من موظفى الحكومة على أن هذه المادة قد عدلت بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩١٦ إذ الحق هذه المدرسة بنظارة الحقائية.

أما عن نظام الدراسة بالمدرسة فقد انقسم الى قسمين القسم الأول وتشمل مدة الدراسة به خمس سنوات واقتصرت مهمته على تخريج كتيبه لشغل الوظائف الكتابية بالمحاكم الشرعية ، والقسم الثانى وكانت مدة الدراسة به أربع سنوات والهدف منه تخريج القضاة للمحاكم الشرعية ومفتين وأعضاء وكلاء دعاوى لهذه المحاكم (٤٠).

ومعنى ذلك أن طلاب هذه المدرسة الراغبين فى العمل كقضاة كانوا يقضون فيها تسع سنوات فى دراسة منتظمة ورقابة دقيقة خمس منها فى القسم الأول ، وأربع فى القسم الثانى حتى يرتقوا من النواحي العقلية والخلقية والصحية.

وعند مقارنة مواد الأمر العالى الصادر بإنشاء المدرسة بما ورد فى تقرير اللجنة التى شكلت برئاسة الشيخ محمد عبده بهذا الخصوص يتضح أنه لا يوجد تعارض بينهما اللهم سوى أن الشيخ محمد عبده قد رأى تبعية المدرسة لنظارة الحقائية نظرا لأن المحاكم الشرعية نفسها تابعة للحقائية فى حين أن الأمر

---

(٣٧) فهرست قوانين الحكومة المصرية الصادر فى عام ١٩٠٧ ص ٤ نص القانون فى ١٩٠٧/٢/٢٥.

(٣٨) تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ٩٠٧ مرفوع من السير الدون جورست الى السير انوار جراى ، القاهرة - مطبعة المقطم ١٩٠٨ ص ٦٨.

(٣٩) مدرسة القضاء الشرعى : الامر العالى سابق الذكر ص ٦.

(٤٠) نفسه ص ٣.

العالى أعطى لنظارة المعارف هذا الامتياز وقد يرجع ذلك الى اصرار سعد زغلول على أن تكون هذه المدرسة تحت كنف النظارة التي يديرها حتى يستطيع حمايتها والدفاع عنها أمام زوابع مقبلة ويؤكد لنا ذلك أن سعد قَاد النقاش والجدل في مجلس النظار حول ذلك الموضوع حتى ظفر بمبتغاه . وأصبحت ادارة المدرسة الفعلية من اختصاص ناظر المعارف.

وعلى كل حال فقد قابلت الأمة المصرية نيا انشاء هذه المدرسة بالارتياح على أمل أن تخرج للدوائر الشرعية قضاة أكفاء يعيدون الحقوق لأصحابها<sup>(١١)</sup>.

ومما سبق يتضح أن نشأة مدرسة القضاء كان ثمرة من ثمرات الطموح المصرى الى الكمال ، اشترك في ايجادها بعض المخلصين من رجالات مصر بهدف تخريج الكوادر الصالحة والقدارة على اصلاح امور القضاء الشرعى ، وبالرغم من العقبات التي اعترضت طريق انشاء هذه المدرسة فان مجهودات الشيخ محمد عبده وسعد زغلول وغيرهما قد ذلكت هذه العقبات حتى ظهرت المدرسة الى حيز الوجود شابة قوية . ولكن ذلك لم يستمر طويلا حيث لم تجد المدرسة من المسؤولين من يحسن الدفاع عنها وعن استقلالها فاعلقت واحتل الأزهر ابنىتها لتكون جزءا من مؤسساته ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ وانشئت بمقتضاه أقسام تخصص المهنة ، ومن بينها قسم التخصص فى انقضاء الشرعى والمحاماة ، والحق هذا القسم بكلية الشريعة الاسلامية وسميت شهادته النهائية باسم العالمية مع تخصص فى القضاء الشرعى.

وفيما يلى نعرض لاصلاح المحاكم الشرعية كما ورد فى تقرير الشيخ محمد عبده والدعوة لانشاء

مدرسة القضاء الشرعى حتى تحققت فى عام ١٩٠٧ بعد كفاح طويل

مكتبات  
قماركتى  
الإمام محمد عبده



(١١) المويد فى ١٧ سبتمبر ١٩٠٧ تحت عنوان (( المجامع الشرعية )) .